

أثر تحصيل المستحقات المالية على الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية على شركات القطاع
الخاص في المملكة العربية السعودية

مريم أحمد محمد صفحي

¹قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة، جامعة ميدأوشن، المملكة العربية السعودية .

*الباحث المعتمد للمراسلة: مريم أحمد محمد صفحي



إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين، اللذين كانا لي مصدر دعم وإلهام طوال حياتي. إلى والدتي، التي كانت لي الحافز الدائم بتشجيعها ومحبتها، وإلى والدي الذي علمني معنى المثابرة والعمل الجاد إلى أساتذتي الأفاضل، الذين قدموا لي كل ما يمكن من علم ونصح وإرشاد وكانوا لي خير مرشدين ومعلمين، أهدي هذا العمل تعبير اعترافي بجميلهم إلى زملائي وأصدقائي، الذين وقفوا بجانبي وكانوا لي عوناً وسنداً، أهدي هذا العمل كتعبير عن شكري وامتناني لكل الدعم والتشجيع الذي تلقيته منهم و أخيراً أهدي هذا العمل لكل من ساهم في نجاحي ودعمني على مدار هذه الرحلة، سائلاً الله أن يجعل هذا الإنجاز خطوة نحو تحقيق المزيد من النجاح والتقدم.

مَشْكُرَاتٌ وَتَقْدِيرٌ

الحمد لله الذي وفقني وأعاني على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى والدي العزيزين اللذين كان لهما الفضل الأكبر في دعمي وتحفيزي طوال مسيرتي. لقد كانت دعواتهما ودعمهما المعنوي والنفسي القوة الدافعة التي مكنتني من تحقيق هذا الإنجاز .

أود أن أشكر أساتذتي الكرام، وخاصة مشرف رسالتي الذين قدموا لي الدعم والإرشاد العلمي، وساهموا بتوجيهاتهم القيمة في إتمام هذا البحث. لقد كان لخبرتهم وتوجيهاتهم دور كبير في صياغة هذا العمل.

د الفیصل عبد الحمید محمد حسن

د. فايز جراد

أشكر زملائي وأصدقائي الذين كانوا لي عوناً وسنداً خلال مسيرتي الأكاديمية. إن دعمهم وتشجيعهم كان لهما الأثر الإيجابي في تجاوز كل التحديات.

وأخيراً. أتقدم بالشكر لكل من ساهم بكلمة أو نصيحة أو دعم في إنجاز هذا العمل ، سائلاً الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والنجاح، وأن يجعل هذا العمل نافعا ومثمرا.

Abstract

Objectives: This study aims to analyze the impact of receivables collection efficiency on financial stability in private sector companies in the Kingdom of Saudi Arabia, by assessing the relationship between collection indicators and components of financial stability such as liquidity, solvency, and debt levels. **Methodology:** The study adopted a descriptive analytical approach and used a questionnaire directed at 124 employees in the financial and accounting departments of private sector companies. The study tool focused on five main themes covering collection practices, data quality, administrative procedures, financial stability indicators, and challenges. **Results:** The results showed a strong positive relationship between receivables collection efficiency and financial stability. It was found that the presence of an independent collection department, clear credit policies, and digital accounting systems contribute to improving liquidity and reducing reliance on external financing. Furthermore, weak collection efficiency leads to a higher rate of non-performing receivables and a decline in financial performance indicators. **Recommendations:** The study recommends strengthening the organizational structure for collections, adopting modern digital tools, providing incentives for customers to pay early, and periodically reviewing credit policies, all with the goal of achieving sustainable financial stability.

Keywords: collection of receivables, financial stability, liquidity, bad debts, solvency, private sector, collection tools.

الملخص:

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر كفاءة تحصيل الذمم المدينة على الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، من خلال تقييم العلاقة بين مؤشرات التحصيل ومكونات الاستقرار المالي، مثل السيولة، والملاءة المالية، ومستويات الدين. **المنهجية:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبيانًا موجهًا إلى ١٢٤ موظفًا في الإدارات المالية والمحاسبية في شركات القطاع الخاص. ركزت أداة الدراسة على خمسة محاور رئيسية، شملت ممارسات التحصيل، وجودة البيانات، والإجراءات الإدارية، ومؤشرات الاستقرار المالي، والتحديات. **النتائج:** أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين كفاءة تحصيل الذمم المدينة والاستقرار المالي. وتبين أن وجود إدارة تحصيل مستقلة، وسياسات ائتمانية واضحة، وأنظمة محاسبية رقمية، يُسهم في تحسين السيولة وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي. كما أن ضعف كفاءة التحصيل يؤدي إلى ارتفاع معدل الذمم المدينة المتعثرة وانخفاض مؤشرات الأداء المالي. **التوصيات:** توصي الدراسة بتعزيز الهيكل التنظيمي للتحصيل، واعتماد الأدوات الرقمية الحديثة، وتقديم حوافز للمتعاملين للسداد المبكر، ومراجعة سياسات الائتمان بشكل دوري، وذلك بهدف تحقيق استقرار مالي مستدام. **الكلمات المفتاحية:** تحصيل المستحقات، الاستقرار المالي، السيولة، الديون المعدومة، الملاءة المالية، القطاع الخاص، أدوات التحصيل.

المحتويات

٩.....	١- الإطار العام للدراسة (The general framework of the study)
٩.....	١-١ المقدمة (Introduction):
١٠.....	٢-١ مشكلة الدراسة (The problem of the study):
١١.....	٣-١ أهداف الدراسة (he objectives of the study):
١١.....	٤-١ أهمية الدراسة (The importance of the study):
١٢.....	٥-١ المنهجية (Methodology):
١٣.....	٢- الادب النظري للدراسة (Theoretical literature of the study):
١٣.....	١-٢ التحصيل المالي: المفهوم والأهمية والإطار التنظيمي (Financial Collection: The Concept, Importance, and Regulatory Framework)
١٤.....	١-١-٢ تعريف التحصيل المالي:
١٤.....	٢-١-٢ أهمية التحصيل المالي في الشركات والمؤسسات:
١٤.....	٣-١-٢ أنواع المستحقات المالية:
١٤.....	٤-١-٢ اختلاف آليات التحصيل بناءً على نوع الدين:
١٤.....	٥-١-٢ أساليب التحصيل في الشركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية:
١٤.....	٦-١-٢ دور قسم التحصيل في المنظمات:
١٤.....	٧-١-٢ أهمية وجود قسم تحصيل قوي في المنظمة:
١٤.....	٨-١-٢ العلاقة بين التحصيل المالي والسيولة النقدية:
١٥.....	٩-١-٢ أهمية التحصيل المالي في بيئة الأعمال:
١٥.....	١٠-١-٢ تحديات التحصيل المالي في القطاع الخاص السعودي:
١٥.....	١١-١-٢ آليات التحصيل وتأثيرها على السيولة وربحية الشركات:
١٥.....	١٢-١-٢ دور التكنولوجيا والرقمنة في تحسين التحصيل المالي:
١٥.....	٢-٢ الاستقرار المالي: المفهوم والابعاد (Financial stability: the concept and dimensions)
١٥.....	١-٢-٢ مفهوم الاستقرار المالي:
١٥.....	٢-٢-٢ خصائص الاستقرار المالي:

- ١٦.....٣-٢-٢ الإجراءات التي تُسهم في تحقيق الاستقرار المالي:
- ١٦.....٣-٢-٢ مؤشرات الاستقرار المالي:
- ٣-٢ العلاقة بين التحصيل المالي والاستقرار المالي (The relationship between financial achievement and financial stability)**
- ١٧.....
- ١٧.....١-٣-٢ دور التحصيل المالي في تحقيق الاستقرار
- ١٧.....٢-٣-٢ إسهام التحصيل المالي في تعزيز الاستقرار المالي:
- ١٧.....٣-٣-٢ التفاعل بين السيولة والتحصيل والاستقرار المالي:
- ١٧.....٤-٢ مخاطر التدفق النقدي (Cash Flow Risks)
- ١٧.....١-٤-٢ مفهوم مخاطر التدفق النقدي وأهميتها :
- ١٨.....٢-٤-٢ الآثار السلبية للتقلبات النقدية:
- ١٨.....٣-٤-٢ أدوات قياس وتخفيف المخاطر
- ١٨.....٥-٤-٢ العوامل المؤثرة في استقرار التدفقات النقدية :
- ١٨.....٦-٤-٢ آثار تقلبات التدفق النقدي على الربحية والسيولة والملاءة المالية :
- ١٨.....٧-٤-٢ دراسات حالة واستراتيجيات ناجحة لإدارة مخاطر التدفق النقدي :
- ١٨.....٨-٤-٢ توصيات لإدارة المخاطر وتحقيق استقرار التدفقات النقدية:
- ٥-٢ أثر تأخر التحصيل على الالتزامات المالية (The effect of delayed payment on financial obligations)**
- ١٨.....
- ٦-٢ الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص (Financial stability in private sector companies)**
- ١٩.....
- ٧-٢ تحليل حالات واقعية لتحسين التحصيل المالي وأثره على الاستقرار المالي في الشركات السعودية (Analysis of real cases to improve financial performance and its impact on financial stability in Saudi companies.)**
- ١٩.....
- ٢٠.....٨-٢ الدراسات سابقة (Review of previous studies) :
- ٢٢.....١-٨-٢ التعليق العام على الدراسات السابقة :
- ٢٢.....٢-٨-٢ أوجه التميز في البحث الحالي:
- ٢٢.....٩-٢ فرضيات الدراسة:

٢٣	٣- الدراسة التطبيقية (The applied study)
٢٣	١-٣ أداة الدراسة: الاستبيان
٢٣	٢-٣ تحليل الخصائص العامة للعينة
٢٣	١-٢-٣ المعلومات العامة
٢٣	٢-٢-٣ محور إدارة وتحصيل المستحقات
٢٤	٣-٢-٣ محور جودة البيانات والاستحقاقات المحاسبية
٢٤	٤-٢-٣ محور الاستقرار المالي والتدفقات النقدية
٢٤	٥-٢-٣ تحليل الأسئلة المفتوحة
	٣-٣ مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة (Discussion of the results related to the)
٢٥	 (study hypotheses)
	١-٣-٣ مناقشة الفرض الرئيس الأول: العلاقة بين كفاءة تحصيل المستحقات المالية والاستقرار المالي
٢٥	
	٢-٣-٣ مناقشة الفرض الرئيس الثاني: العلاقة بين الإجراءات الإدارية الداخلية وكفاءة تحصيل المستحقات المالية
٢٥	
	٤-٣ التحديات والمعوقات المؤثرة في التحصيل المالي (The challenges and obstacles affecting
٢٦	 (financial performance
	٥-٣ توصيات بناءً على نتائج الدراسة (Recommendations based on the study results).
٢٦	٤- الخاتمة والنتائج والتوصيات والدراسات
٢٦	٤-١ النتائج
٢٧	٤-١-١ مناقشة النتائج
٢٧	٤-٢ الخاتمة
٢٧	٤-٢ التوصيات
٢٧	٤-٣ الدراسات المستقبلية المقترحة
٢٨	المراجع :
٢٩	References

١ - الإطار العام للدراسة (The general framework of the study)

١-١ المقدمة (Introduction):

يُعدّ تحصيل المستحقات المالية أحد المكونات الجوهرية لإدارة رأس المال العامل في الشركات، نظراً لما له من دور مباشر في تعزيز السيولة التشغيلية، وتحقيق الاستقرار المالي، وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي. فالتحصيل الفعّال للمستحقات لا يسهم فقط في تحسين التدفقات النقدية، بل يدعم أيضاً قدرة المنشآت على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ويُخفف من الضغوط التمويلية، مما يُعزز من استقرار الوضع المالي العام للشركة (Alalami & Hakim, 2021).

وفي بيئة أعمال تتسم بالتغير السريع والتحديات المالية المتزايدة، يكتسب موضوع التحصيل أهمية خاصة، خصوصاً في شركات القطاع الخاص التي تُعدّ المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (Firm Performance of Saudi Manufacturers, 2022).

رغم الأهمية المحورية لهذا الموضوع، فإن العديد من الدراسات السابقة ركزت على علاقة التحصيل بالمؤشرات المالية الجزئية مثل الربحية أو القيمة السوقية، بينما لم يُعطَ الاستقرار المالي كمُتغير مركب يشمل السيولة والملاءة ومستوى المديونية الاهتمام الكافي، خاصة في السياق السعودي. فقد كشفت دراسة أن تأخر تحصيل الحسابات المدينة في إحدى الشركات السعودية أدى إلى تراجع كبير في مستويات السيولة النقدية، مما انعكس سلباً على قيمتها السوقية، في حين توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة سلبية بين طول فترة التحصيل ومستوى الأداء المالي في الشركات الصناعية السعودية (Alalami & Hakim, 2021; Firm Performance of Saudi Manufacturers, 2022).

أما في السياقات الإقليمية والدولية، فقد أثبتت دراسات أخرى - مثل Kadioglu et al. (2017) على شركات تركية، و Abughniem et al. (2020) على شركات أردنية - أن ضعف التحصيل يؤدي إلى نقص في التدفقات النقدية وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، ما يخلق فجوات في الهيكل المالي للمنشآت ويُضعف من استقرارها المالي. وتدعم دراسة Eissa et al. (2023) هذا الطرح، حيث خلصت إلى أن تطبيق استراتيجيات تحصيل فعالة يُعزز من السيولة ويُقلل من الحاجة إلى الاقتراض قصير الأجل، مما يدعم الاستقرار المالي.

كما أكدت دراسة Ahmed (2022) أهمية جودة بيانات الحسابات المدينة ودقتها في تعزيز فعالية التخطيط المالي واتخاذ القرار، ما يوضح أن التحصيل لا يمثل مجرد عملية محاسبية، بل أداة استراتيجية تؤثر على قدرة المنشأة في التحكم في التزاماتها المالية. (Ahmed, 2022)

من خلال مراجعة هذه الدراسات، يمكن ملاحظة وجود فجوة معرفية واضحة تتمثل في غياب دراسات تطبيقية شاملة تربط بين مؤشرات التحصيل المالي (مثل فترة التحصيل ونسبة الديون المعدومة) ومؤشرات الاستقرار المالي (كالسيولة، والملاءة، والاعتماد على التمويل الخارجي) ضمن البيئة السعودية. كما أن معظم الدراسات ركزت على قطاعات أو شركات محددة، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجها على نطاق أوسع من شركات القطاع الخاص (Alalami & Hakim, 2021; Kadioglu et al., 2017).

بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال دراسة أثر تحصيل المستحقات المالية على الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وذلك عبر تحليل العلاقة بين مؤشرات التحصيل ومكونات الاستقرار المالي ضمن إطار تطبيقي يعكس الواقع المحلي. (Eissa et al., 2023) كما يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية لصناع القرار المالي والإداري في الشركات السعودية، تساعد على تطوير استراتيجيات تحصيل فعالة تساهم في تعزيز الأداء المالي وتحقيق الاستدامة، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في دعم القطاع الخاص وتحقيق التوازن المالي. (Ahmed, 2022)

١-٢ مشكلة الدراسة (The problem of the study):

على الرغم من الجهود المتزايدة التي تبذلها الجهات التنظيمية والمؤسسات في المملكة العربية السعودية لتطوير أنظمة تحصيل المستحقات المالية وتعزيز البنية التحتية للمدفوعات، لا تزال العديد من شركات القطاع الخاص تواجه تحديات كبيرة في كفاءة وفعالية تحصيل مستحقاتها المالية. هذه التحديات تؤدي إلى تأخر تحصيل الحسابات المدينة، وزيادة نسبة الديون المعدومة، مما يؤثر سلباً على التدفقات النقدية ويضعف قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية، مما يهدد استقرارها المالي ومرونتها في مواجهة الضغوط الاقتصادية.

وقد أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة حول تأثير تحصيل المستحقات على الأداء المالي للشركات. فبينما أكدت بعض الدراسات مثل (Alalami & Hakim, 2021) و (Eissa et al., 2023) أن ضعف تحصيل المستحقات يضعف السيولة ويهدد استقرار الشركات، ركزت دراسات أخرى على مؤشرات مالية محددة كالقيمة السوقية أو الربحية دون تناول الاستقرار المالي بشكل شامل. كما أن معظم هذه الدراسات اقتصر على بيئات اقتصادية مختلفة أو قطاعات محددة، مع غياب دراسات تطبيقية شاملة تدرس العلاقة بين تحصيل المستحقات والاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص السعودية، خصوصاً في ظل التحولات الاقتصادية المرتبطة برؤية المملكة ٢٠٣٠.

تتمثل مشكلة الدراسة إذاً في نقص الفهم العلمي والتطبيقي للعلاقة بين كفاءة تحصيل المستحقات المالية والاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص بالمملكة، مع غياب بيانات وتحليل ميداني شامل يوضح كيفية تأثير مؤشرات التحصيل المختلفة مثل فترة التحصيل ونسبة الديون المعدومة على مؤشرات الاستقرار المالي (السيولة، الملاءة، المديونية). هذا النقص يعيق قدرة الشركات على تطوير سياسات مالية وإدارية فعالة تمكنها من مواجهة التحديات المالية، مما يستدعي إجراء دراسة تطبيقية توضح هذه العلاقة في سياق السوق السعودي وتوفر أدلة علمية تدعم صناع القرار في تحسين ممارسات التحصيل لتعزيز الاستدامة المالية.

وبناءً عليه، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال فحص أثر تحصيل المستحقات المالية على الاستقرار المالي لشركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على متغيرات التحصيل ومؤشرات الاستقرار المالي، مما يساهم في إثراء المعرفة العلمية وتقديم توصيات عملية تتوافق مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ (Alalami & Hakim, 2021). وعلى هذا تتمثل التساؤلات البحثية فيما يلي:

يتمثل السؤال الرئيسي لهذه الدراسة في: كيف يؤثر تحصيل المستحقات المالية على استقرار الوضع المالي لشركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

١. ما هو الدور الذي تلعبه مؤشرات تحصيل المستحقات مثل فترة التحصيل ونسبة الديون المدومة في تحديد مستوى الاستقرار المالي لشركات القطاع الخاص؟
٢. كيف تؤثر كفاءة تحصيل المستحقات على السيولة والملاءة المالية لهذه الشركات؟
٣. ما العلاقة بين ضعف تحصيل المستحقات وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي في شركات القطاع الخاص؟
٤. كيف يمكن تحسين استراتيجيات التحصيل لدعم الاستدامة المالية لشركات القطاع الخاص في ضوء مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

١-٣ أهداف الدراسة (he objectives of the study) :

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في :تحليل أثر تحصيل المستحقات المالية على مستوى الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، من خلال تقييم العلاقة بين كفاءة التحصيل ومؤشرات الاستقرار المالي اعتمادًا على بيانات الاستبيان.

وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية :

١. تحليل أثر فترة تحصيل الذمم المدينة على مستوى السيولة المالية في شركات القطاع الخاص بناءً على آراء ومعلومات المشاركين في الاستبيان .
٢. دراسة أثر نسبة الديون المدومة على الملاءة المالية لدى شركات القطاع الخاص من خلال تقييم البيانات المستقاة من الاستبيان .
٣. تقييم تأثير ضعف تحصيل المستحقات على اعتماد الشركات على التمويل الخارجي باستخدام نتائج الاستبيان .
٤. تحديد أثر كفاءة تحصيل المستحقات المالية على مؤشرات الأداء المالي المرتبطة بالاستقرار المالي اعتمادًا على بيانات الاستبيان .
٥. اقتراح سياسات مالية وإدارية مستندة إلى نتائج الدراسة لتحسين تحصيل المستحقات وتعزيز الاستقرار المالي في بيئة القطاع الخاص السعودي.

١-٤ أهمية الدراسة (The importance of the study) :

تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية:

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها امتدادًا للدراسات المحاسبية والمالية التي تناولت تحصيل المستحقات، إلا أنها - في حدود علم الباحث - تُعد من الدراسات القليلة التي تدمج بين تحصيل المستحقات المالية والاستقرار المالي كمفهوم مركب في بيئة القطاع الخاص السعودي، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين

مؤشرات التحصيل مثل فترة التحصيل ونسبة الديون المعدومة، ومؤشرات الاستقرار المالي مثل السيولة، والملاءة، ومستوى المديونية. كما تبرز أهمية الدراسة في تقديمها إطاراً نظرياً وعملياً يساهم في تطوير المعرفة المحاسبية حول دور التحصيل كأداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي، وبما يتماشى مع متغيرات البيئة الاقتصادية في المملكة.

ثانياً: الأهمية العملية

تنسجم هذه الدراسة مع التوجهات الوطنية نحو تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز الاستدامة المالية للقطاع الخاص، خاصة في ظل مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتكمن أهميتها العملية في قدرتها على تقديم نتائج وتوصيات تدعم متخذي القرار داخل المنشآت في تصميم سياسات تحصيل فعالة تحد من المخاطر المالية وتقلل الاعتماد على التمويل الخارجي. كما يمكن أن تساهم في مساعدة الجهات التنظيمية والمهنية في تطوير الأطر الرقابية المتعلقة بإدارة الذمم المدينة، بما يضمن تعزيز الاستقرار المالي في السوق السعودي، ويدعم قدرة الشركات على التكيف مع التحديات الاقتصادية والمالية المتغيرة.

١-٥ المنهجية (Methodology):

أولاً: نوع الدراسة والمنهج المستخدم

تُعد هذه الدراسة تطبيقية كمية، تعتمد على المنهج الاستنباطي الوصفي التحليلي. بدأ الباحث بتحليل نظري للأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع تحصيل المستحقات المالية والاستقرار المالي. ثم تم الانتقال إلى المرحلة الميدانية لجمع البيانات باستخدام الاستبيان بهدف اختبار الفرضيات المطروحة.

ثانياً: حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على العلاقة بين كفاءة تحصيل المستحقات المالية والاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص.

الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: تم جمع البيانات الميدانية خلال عام ٢٠٢٥.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. تم استخدام أسلوب العينة القصدية غير الاحتمالية لاختيار المشاركين، وبلغ عدد الاستجابات المستلمة ١٢٤ استجابة.

رابعاً: أداة الدراسة

تم استخدام الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسة لجمع البيانات الأولية، وقد صُمم الاستبيان لتغطية المحاور التالية:

١. البيانات العامة عن الشركة
٢. ممارسات التحصيل المالي
٣. جودة البيانات وإجراءات التحصيل .
٤. مؤشرات الاستقرار المالي
٥. التحديات والإجراءات الإدارية احتوى الاستبيان على أسئلة مغلقة بالإضافة إلى أسئلة مفتوحة لرصد الآراء والتحديات من وجهة نظر المشاركين.

خامسًا: نوع البيانات

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات:

البيانات الأولية: التي تم جمعها مباشرة من أفراد العينة باستخدام أداة الاستبيان.

البيانات الثانوية: من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

سادسًا: الإجراءات المتبعة :

تم إعداد الاستبيان بعد الاطلاع على الأدبيات السابقة، ثم عرضه على عدد من المحكمين لتحكيمه من حيث الصياغة والمحتوى، ومن ثم توزيعه إلكترونياً عبر منصة Google Forms ، مع ضمان سرية المعلومات والبيانات.

سابعًا: المقاييس المستخدمة

اعتمد الاستبيان على أسئلة مغلقة بنظام اختيار من متعدد وأسئلة مفتوحة لتجميع الآراء والتحديات من المشاركين.

ثامناً: اختبارات الصدق والثبات صدق الأداة:

صدق الأداة: تحقق من خلال تحكيم الأسئلة من قبل مجموعة من المختصين.

ثبات الأداة: لم يتم استخدام اختبارات إحصائية لثبات الأداة بسبب طبيعة البيانات والأسئلة البسيطة.

٢ - الادب النظري للدراسة (Theoretical literature of the study) :

١-٢ التحصيل المالي: المفهوم والأهمية والإطار التنظيمي (Financial Collection:)

(The Concept, Importance, and Regulatory Framework

التحصيل المالي هو عملية جمع المستحقات المالية المترتبة على العملاء مقابل خدمات أو منتجات مقدمة. يُعد عنصرًا أساسيًا لضمان التدفقات النقدية واستدامة الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسات، حيث تعتمد عليه الشركات في تحسين السيولة وتقليل الديون المكدمة (قيود، ٢٠٢٣؛ العامري، ٢٠١٠). ويستند إلى إطار إداري وقانوني يضمن استرداد الحقوق بطريقة فعالة ومنظمة (الكنداري، ٢٠١٢).

١-١-٢ تعريف التحصيل المالي :

هو عملية جمع المستحقات المستحقة للمؤسسات من الأفراد أو الشركات، ويُعد جزءًا محوريًا في دورة التدفقات النقدية ويؤثر في قدرة المنشأة على الاستمرارية والوفاء بالالتزامات (Sun et al., 2012)

٢-١-٢ أهمية التحصيل المالي في الشركات والمؤسسات :

تلعب كفاءة التحصيل المالي دورًا محوريًا في ضمان التدفقات النقدية المنتظمة، وتحقيق الاستدامة المالية وتقليل الخسائر من الديون المعدومة. كما يُسهم في تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية والمحافظة على العلاقات التجارية (Tawfiq, 2015 ؛ عبد الغني، ٢٠١٦)

٣-١-٢ أنواع المستحقات المالية

تنقسم المستحقات المالية إلى مستحقات تجارية ناتجة عن بيع منتجات أو خدمات، تُدار بعقود وشروط دفع واضحة، ومستحقات شخصية، مثل القروض وبطاقات الائتمان، والتي تتطلب معالجة مرنة وإنسانية (Ozkan & Ozkan, 2004).

٤-١-٢ اختلاف آليات التحصيل بناءً على نوع الدين :

تختلف آليات التحصيل باختلاف طبيعة الدين؛ حيث تُدار المستحقات التجارية بطرق ودية أو قانونية عند اللزوم، في حين تُدار المستحقات الشخصية بحساسية ومرونة (شركة الوادي القابضة، ٢٠٢٢).

٥-١-٢ أساليب التحصيل في الشركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية:

تستخدم الشركات أساليب متعددة مثل التحصيل الودي، والتحصيل القضائي، والتحصيل الإلكتروني، بما يتلاءم مع طبيعة العمل والبيئة التنظيمية في المملكة. وتُظهر الدراسات أن الأنظمة الذكية والتحصيل الآلي ساهمت في تسريع الاسترداد وتحسين السيولة (قيود، ٢٠٢٣؛ Beveron Technologies، ٢٠٢٤)

٦-١-٢ دور قسم التحصيل في المنظمات :

يلعب قسم التحصيل دورًا محوريًا في الإدارة المالية من خلال متابعة الذمم المدينة، التنسيق مع الأقسام القانونية، وضبط السياسات الائتمانية لتقليل المخاطر (Zahaf, 2020؛ سليمان، ٢٠٢٠).

٧-١-٢ أهمية وجود قسم تحصيل قوي في المنظمة :

تشير الأدبيات إلى أن وجود قسم تحصيل فعال يسهم في رفع الأداء المالي وتقليل الخسائر الناتجة عن الديون المعدومة، كما يُعزز التصنيف الائتماني للشركة ويدعم علاقتها بالموردين والعملاء (بعيو وآخرون، ٢٠٢٠؛ Alalami & Hakim, 2021).

٨-١-٢ العلاقة بين التحصيل المالي والسيولة النقدية .

تُظهر المؤشرات مثل معدل دوران الذمم و DSO أن التحصيل الجيد يحوّل الذمم إلى سيولة، ويسرّع دورة رأس المال العامل ويقلل الاعتماد على التمويل الخارجي (Nnadi et al., ؛ Martínez-Carrascal, 2010) (2022).

٩-١-٢ أهمية التحصيل المالي في بيئة الأعمال:

يساعد التحصيل المنتظم على توفير السيولة اللازمة، وتقليل الديون المعدومة، ويُمكن من بناء خطط استراتيجية واستثمارات فعالة (Kouaib & Bu Haya, 2024 ؛ منير، ٢٠٠٨).

١٠-١-٢ تحديات التحصيل المالي في القطاع الخاص السعودي:

يساعد التحصيل المنتظم على توفير السيولة اللازمة، وتقليل الديون المعدومة، ويُمكن من بناء خطط استراتيجية واستثمارات فعالة (Kouaib & Bu Haya, 2024 ؛ منير، ٢٠٠٨).

١١-١-٢ آليات التحصيل وتأثيرها على السيولة وربحية الشركات:

تلعب الفوترة الإلكترونية، وجدولة الدفعات، وأنظمة الدفع المحلية دورًا في تحسين كفاءة التحصيل وتقليل الضغط على السيولة، مما يدعم الربحية والاستقرار المالي (Beveron Technologies, 2024).

١٢-١-٢ دور التكنولوجيا والرقمنة في تحسين التحصيل المالي:

أدى التحول الرقمي إلى تحسين الكفاءة وتقليل الأخطاء، حيث تتيح المنصات الإلكترونية مراقبة التحصيل لحظيًا، وتحسين تجربة العملاء، وتعزيز الشفافية (قيود، ٢٠٢٣؛ البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٤).

٢-٢ الاستقرار المالي: المفهوم والابعاد) Financial stability: the concept and dimensions)

١-٢-٢ مفهوم الاستقرار المالي:

النظام المالي يكون مستقرًا إذا كان قادرًا على تخصيص الموارد بكفاءة وامتصاص الصدمات، ولا يترك أثرًا على الاقتصاد الحقيقي أو على الأنظمة المالية الأخرى، أو يكون مصدرًا للصدمات (بن الدين وآخرون، ٢٠١٩). وعرف أيضًا أن النظام المالي المستقر لا يكون مصدرًا في حد ذاته للصدمات، ويؤدي دوره على أتم وجه في تعبئة المدخرات، وتوزيع المخاطر، وتخصيص الموارد (عبد الغاني، ٢٠١٦).

٢-٢-٢ خصائص الاستقرار المالي:

١. أن يكون النظام المالي مستقر وقادر على تسهيل الكفاءة وتخصيص الموارد الاقتصادية.
٢. أن يتم تقييم المخاطر المالية بدقة وقيمة معقولة، وإدارة جيدة.
٣. أن يكون النظام المالي في حالة تمكنه من استيعاب الوضع المالي بشكل فعال واستيعاب الصدمات الاقتصادية في الواقع.

أما في حال لم تتوفر أي من هذه الخصائص وحدة أو مجتمعة فأن النظام يظهر عدم الاستقرار (Cuestas, et al, 2019, 2015).

٢-٢-٣ الإجراءات التي تُسهم في تحقيق الاستقرار المالي:

تتخذ الإجراءات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي في كلا من في الظروف العادية، وفي مرحلة ظهور بوادر الاختلالات ومرحلة وقوع الأزمة (بن دين وآخرون، ٢٠١٩).

وبالتالي تتخذ السلطات التشريعية إجراءات وقائية تذلل خطر عدم الاستقرار المالي والتي تتضمن القوانين والتشريعات وذلك للحد من تأثيرا الازمات حال وقوعها في الظروف العادية، أما في مرحلة ظهور بوادر الاختلالات التي تظهر داخل القطاع المالي تقوم السلطات التشريعية بإجراءات تصحيحية من خلال مراجعة التنظيم والرقابة وإدارة الأزمات خوفا من انتقال هذه الاختلالات للقطاع الحقيقي، اما في حين وقوع الأزمة تنتقل الاختلالات إلى القطاع المالي والحقيقي فتستلزم وضع سياسات لتعزيز قدراته على استيعاب الصدمات (محمد الأمين، ٢٠١٦)

٢-٢-٤ مؤشرات الاستقرار المالي:

لقياس الاستقرار المالي تُستخدم مجموعة من المؤشرات أهمها:

١. نسبة كفاية رأس المال: قدرة الشركة على تحمل الخسائر.
 ٢. مستوى السيولة: يقيس القدرة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل.
 ٣. الديون المعدومة: مؤشر على ضعف التحصيل المالي.
 ٤. مؤشر البنك المركزي للاستقرار المالي: يعكس البيئة الاقتصادية العامة.
 ٥. معدلات التضخم وأسعار الفائدة: تؤثر على التكاليف والتمويل.
 ٦. نسبة الدين إلى الناتج المحلي: مؤشر على المخاطر السيادية.
 ٧. نسبة المديونية: كلما ارتفعت، زادت مخاطر التعثر.
 ٨. نسبة تغطية الفوائد: تقيس قدرة الشركة على تغطية ديونها التشغيلية.
 ٩. العائد على الأصول وحقوق الملكية: (ROA/ROE) تعكس كفاءة استخدام الموارد.
- تُظهر هذه المؤشرات أن جودة تحصيل المستحقات تؤثر جوهرياً على استقرار الشركة المالي. إذ يؤدي ضعف التحصيل إلى انخفاض السيولة وارتفاع المديونية وتراجع الربحية، مما قد يهدد استمرارية الشركة ونموها (ابن دين ومطاي، ٢٠١٩؛ سليمان، ٢٠٢٠).

٢-٣ العلاقة بين التحصيل المالي والاستقرار المالي (The relationship between financial achievement and financial stability)

٢-٣-١ دور التحصيل المالي في تحقيق الاستقرار

يشكل التحصيل المالي عنصراً أساسياً في الحفاظ على الاستقرار المالي، من خلال ضمان تدفق نقدي منتظم يمكن الشركات من الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب دون الحاجة للاعتماد المفرط على التمويل الخارجي. ويساهم التحصيل المالي الفعال في تقليل الديون المعدومة، ورفع كفاءة استخدام الموارد المالية، وتعزيز الربحية. كما يتعزز ذلك بشكل أكبر مع توظيف الأنظمة الرقمية الحديثة في عمليات الفوترة والمتابعة، مما يحسن من سرعة ودقة التحصيل ويقلل من المخاطر المالية المرتبطة بالتأخر في استلام المستحقات (قيود، ٢٠٢٣؛ سليمان، ٢٠٢٠).

٢-٣-٢ إسهام التحصيل المالي في تعزيز الاستقرار المالي:

يساهم التحصيل المالي بشكل مباشر في تعزيز الاستقرار المالي للشركات من خلال عدة محاور رئيسية، منها تعزيز التدفقات النقدية التي تتيح تغطية النفقات التشغيلية بشكل منتظم، وتقليل الخسائر المالية الناتجة عن حالات التعثر في السداد. كما يساعد التحصيل الفعال في تحسين القدرة على التخطيط المالي طويل الأجل، مما يتيح للشركة وضع استراتيجيات مالية أكثر دقة واستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يدعم التحصيل المالي الجيد الثقة في القرارات الاستثمارية ويزيد من فرص جذب الاستثمارات (قيود، ٢٠٢٣؛ سليمان، ٢٠٢٠).

٢-٣-٣ التفاعل بين السيولة والتحصيل والاستقرار المالي:

تعد السيولة النقدية نتيجة مباشرة لجودة وكفاءة عمليات التحصيل المالي، فكلما تحسنت كفاءة التحصيل، ازدادت السيولة المالية للمنشأة، مما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية ويعكس استقرارها المالي. وعلى العكس، يؤدي ضعف التحصيل إلى اختلال في التدفقات النقدية، مما يرفع من تكلفة الاقتراض ويؤثر سلباً على المؤشرات المالية للشركة. ولضمان إدارة فعالة للسيولة، تتطلب المؤسسات اتباع سياسات ائتمانية واضحة، واستخدام أدوات تحصيل إلكترونية متطورة، إضافة إلى المراقبة المستمرة للذمم المدينة، وتقديم حوافز للدفع المبكر، ومراجعة دورية لمؤشرات السيولة النقدية (ابن دين ومطاي، ٢٠١٩؛ البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٤).

٢-٤ مخاطر التدفق النقدي (Cash Flow Risks)

٢-٤-١ مفهوم مخاطر التدفق النقدي وأهميتها :

تعني مخاطر التدفق النقدي التقلبات في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي قد تعيق قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها. وتعد هذه التقلبات تهديداً مباشراً لاستقرار المالي والاستدامة المالية للمؤسسات (سليمان، ٢٠٢٠).

٢-٤-٢ لآثار السلبية للتقلبات النقدية:

من أبرز آثار التقلبات: الاعتماد الزائد على التمويل بالديون، ضعف التخطيط المالي، تأخير السداد، انخفاض التصنيف الائتماني، وتراجع فرص التوسع والاستثمار (قيود، ٢٠٢٣؛ ابن دين ومطاي، ٢٠١٩).

٢-٤-٣ أدوات قياس وتخفيف المخاطر

تشمل الأدوات الفعالة: التنبؤ بالتدفقات النقدية، تحسين إدارة رأس المال العامل، تنويع مصادر الإيرادات، التحليل المالي والتحليل الحساس، واستخدام أدوات التحوط المالي (بغوي وآخرون، ٢٠٢٠؛ البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٤).

٢-٤-٥ العوامل المؤثرة في استقرار التدفقات النقدية :

تتأثر هذه التقلبات بعوامل تنظيمية واقتصادية، تشمل: أسعار الفائدة والتضخم، سلوك العملاء والموردين، كفاءة العمليات التشغيلية، وجودة الإدارة المالية (سليمان، ٢٠٢٠).

٢-٤-٦ آثار تقلبات التدفق النقدي على الربحية والسيولة والملاءة المالية :

- الربحية: قد تتراجع بسبب ارتفاع تكاليف التمويل وتحفيز العملاء على الدفع المبكر.
- السيولة: تؤثر التقلبات على قدرة المنشأة على تغطية النفقات اليومية، ما يؤدي لأزمات سيولة.
- الملاءة المالية: انخفاض طويل الأمد في التدفقات قد يزيد الدين ويضعف حقوق الملكية، مما يرفع مخاطر التعثر المالي (ابن دين ومطاي، ٢٠١٩).

٢-٤-٧ دراسات حالة واستراتيجيات ناجحة لإدارة مخاطر التدفق النقدي :

دراسات مثل (Sun et al. (2012 تُبين أن جودة الأرباح تؤثر على مستويات السيولة والاحتفاظ بالنقد، بحيث تفضل الشركات التي تواجه ضغوط معلوماتية الاحتفاظ بسيولة أكبر لتجنب التمويل الخارجي المكلف

٢-٤-٨ توصيات لإدارة المخاطر وتحقيق استقرار التدفقات النقدية:

أوصت الدراسات بتحسين تنفيذ الإنذارات الزمنية، تعزيز الرقابة المالية، مراجعة ذكية للذمم المدينة، تبني سياسات ائتمانية مرنة، ودعم التحصيل الآلي لتعزيز استقرار السيولة (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩؛ قيود، ٢٠٢٣).

٢-٥ أثر تأخر التحصيل على الالتزامات المالية (The effect of delayed payment on financial obligations)

يؤثر تأخر تحصيل المستحقات بشكل مباشر على قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية، مما يخلق ضغطاً على السيولة ويزيد من مخاطر التعثر. فالتأخير في التحصيل يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية، مما يعيق تغطية النفقات التشغيلية اليومية، ويؤدي إلى تأخر سداد مستحقات الموردين والدائنين، ما قد يترتب عليه غرامات مالية وفقدان ثقة الشركاء. كما تضطر الشركات في مثل هذه الحالات إلى اللجوء لتمويل خارجي بتكاليف

مرتفعة، مما يقلل من ربحيتها. إضافة إلى ذلك، يؤثر ضعف التحصيل سلباً على كفاءة التخطيط المالي نتيجة صعوبة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ويؤدي إلى تراجع الثقة المؤسسية ويضعف من فرص الحصول على التمويل والاستثمار. لمواجهة هذه التحديات، يتطلب الأمر تطوير سياسات التحصيل من خلال تحسين الإجراءات الائتمانية، وتطبيق أنظمة إلكترونية حديثة، وتعزيز المراقبة المستمرة للذمم المدينة لضمان انتظام التدفقات النقدية والحفاظ على الاستقرار المالي. (العمرى، ٢٠٢١؛ Al-Sharari, 2020؛ الزهراني، ٢٠٢٠؛ Alghamdi & Ahmad, 2022).

٦-٢ الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص (Financial stability in private sector companies)

تواجه شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية عدداً من التحديات التي تؤثر على استقرارها المالي، من أبرزها تأخر تحصيل المستحقات من العملاء، تقلب الإيرادات، وارتفاع التكاليف التشغيلية. كما أن الاعتماد على التمويل قصير الأجل يعزز من تعرضها لمخاطر السيولة والتعثر. وعلى الرغم من ذلك، فقد نجحت بعض الشركات في تعزيز استقرارها المالي من خلال تبني سياسات ائتمانية فعالة، وتطوير أنظمة التخطيط والتحصيل، وتنويع مصادر الدخل، مما ساهم في تقليص فترات التحصيل وتعزيز القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية. ويُعد الاستقرار المالي انعكاساً لنضج السياسات المالية وكفاءة إدارة رأس المال العامل. وعلى المستوى الكلي، تُشير تقارير البنك المركزي السعودي لعام ٢٠٢٤ إلى متانة الاقتصاد الوطني، من خلال نمو الأنشطة غير النفطية إلى ٤٩.٩٪ من الناتج المحلي، وقوة الملاءة المصرفية بنسبة كفاية رأسمالية بلغت ٢٠٠.١٪، وتطور أنظمة الدفع الرقمية، إلى جانب نمو ائتمان الشركات بنسبة ١٣.٢٪. وتُظهر هذه المؤشرات أن السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية لعبت دوراً مهماً في دعم استقرار القطاع الخاص، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠. (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٤؛ Alghamdi & Ahmad, 2022؛ Al-Shehri، 2021؛ الزهراني، ٢٠٢٠).

٧-٢ تحليل حالات واقعية لتحسين التحصيل المالي وأثره على الاستقرار المالي في الشركات السعودية (Analysis of real cases to improve financial performance and its impact on financial stability in Saudi companies).

لإثراء الجانب التطبيقي من هذا البحث، تم استعراض دراسات حالة فعلية من شركات سعودية أظهرت العلاقة الإيجابية بين كفاءة إدارة التحصيل المالي والاستقرار المالي، كما يلي:

- دراسة حالة ١: شركة رضوى التجارية (Radwa Trading Company) أظهرت دراسة أجريت عام ٢٠٢١ بعنوان "The Impact of Account Receivable in Companies' Value: A Study of Saudi Companies (Radwa Trading Company)" للباحثين Ahlam Alalami و Shabir Hakim، أن ارتفاع مبالغ الحسابات المدينة المتقادمة يؤثر سلباً على القيمة السوقية للشركة. لم يكن لدى الشركة قسم مختص بالائتمان، وكانت سياسة التحصيل تختلف باختلاف نوع العميل (٣٠ يوماً للمتاجر الكبرى، و ٦٠ يوماً للمتاجر الصغيرة). بعد اعتماد سياسة ائتمان واضحة، وتخصيص

مخصصات للديون حسب فترة التعثر (٥٠٪ بعد سنة، و ١٠٠٪ بعد سنتين)، تحسن أداء الشركة من خلال :خفض مخصصات الديون المعدومة .رفع كفاءة رأس المال العامل .تعزيز تقييم الشركة لدى المستثمرين والجهات التمويلية.

- **دراسة حالة ٢: التحول الرقمي في التحصيل – Beveron Technologies** في تقرير حديث نُشر عام ٢٠٢٤ على موقع Beveron Technologies بعنوان “How Saudi Companies are Transforming Their Accounts Receivable Processes”، وُثِّقَت حالات تطبيق فعلي لبرنامج Beveron Smart Debt Collection في شركات سعودية. النتائج شملت :أتمتة كاملة للفواتير والتذكارات .تتبع لحظي للمستحقات وسلوكيات الدفع .تسريع وتيرة التحصيل وتحسن السيولة .تقليل النزاعات المالية وزيادة كفاءة الفرق الإدارية.

٢-٨ الدراسات السابقة (Review of previous studies) :

يُعد تحصيل المستحقات المالية من العمليات الجوهرية في الإدارة المالية، لما له من دور مباشر في توفير السيولة، وتعزيز القدرة على الوفاء بالالتزامات، وتحقيق الاستقرار المالي للمنشآت، لا سيما في القطاع الخاص. وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة أثر تحصيل المستحقات على المؤشرات المالية، لكن أغلبها ركز على مؤشرات مثل الربحية أو القيمة السوقية، بينما ندر التركيز المباشر على الاستقرار المالي كمتغير رئيس، خصوصاً في البيئة السعودية. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع هذا البحث، وتحليل لمضمونها، ومقارنتها بنتائج وتوجهات البحث الحالي:

أولاً: دراسات تناولت أثر التحصيل المالي على الاستقرار المالي.

١. دراسة (Ahlam Alalami & Shabir Hakim (2021) :

بعنوان: The Impact of Account Receivable in Companies' Value

أُجريت هذه الدراسة على شركة "رضوى" في المملكة العربية السعودية، وهدفت إلى تحليل تأثير تراكم الحسابات المدينة على القيمة السوقية للشركة. أظهرت النتائج أن تأخر التحصيل يؤدي إلى تراجع مستويات السيولة النقدية، مما يُضعف من قيمة الشركة في السوق. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق سياسات تحصيل صارمة وفعالة لتعزيز مركز الشركة المالي وتقليل المخاطر.

تحليل: تسلط هذه الدراسة الضوء على الأثر السلبي لضعف التحصيل على القيمة السوقية، إلا أنها تركز على شركة واحدة فقط. أما البحث الحالي، فيسعى لتوسيع نطاق التحليل ليشمل الاستقرار المالي كمتغير أشمل، مع تطبيقه على عينة واسعة من شركات القطاع الخاص في البيئة السعودية .

٢. دراسة: (Firm Performance of Saudi Manufacturers (2022) :

حللت هذه الدراسة العلاقة بين "فترة تحصيل الحسابات" والأداء المالي في عينة مكونة من ٨٤ شركة صناعية سعودية. توصلت إلى أن طول مدة التحصيل يرتبط سلباً بالأداء المالي، حيث يؤدي إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية وارتفاع نسبة الديون قصيرة الأجل، ما يؤثر على ربحية الشركات ومركزها المالي.

تحليل: تؤكد نتائج هذه الدراسة أن كفاءة التحصيل المالي ترتبط مباشرة بالأداء المالي، لكنها اقتصررت على قطاع الصناعات التحويلية، دون التطرق إلى مفهوم الاستقرار المالي كقدرة مستدامة على الوفاء بالالتزامات. يُعالج البحث الحالي هذه الفجوة من خلال توسيع نطاق المتغيرات وتحليل أثر التحصيل على الاستقرار المالي بشكل أكثر شمولاً .

٣. دراسة – Kadioglu et al. (2017) على شركات تركية:

استهدفت الدراسة تحليل أثر ضعف التحصيل على الاستقرار المالي في شركات تركية متعددة الأنشطة. بينت النتائج أن تراكم المستحقات يؤدي إلى نقص حاد في التدفقات النقدية، مما يخلق فجوة في تمويل الالتزامات الجارية، ويعرض المنشآت لمخاطر سيولة تهدد استمراريتها واستقرارها المالي.

تحليل: تدعم هذه الدراسة الإطار النظري للبحث الحالي، من حيث الربط بين كفاءة التحصيل والاستقرار المالي. إلا أن اختلاف البيئة الاقتصادية يحد من تعميم النتائج على بيئة الأعمال السعودية، وهو ما يعالجه هذا البحث من خلال تطبيقه المحلي .

٤. دراسة – Abughniem et al. (2020) على شركات أردنية:

تناولت هذه الدراسة أثر الحسابات المدينة المتراكمة على الهيكل المالي للشركات. كشفت النتائج أن ضعف التحصيل يؤدي إلى الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي، وارتفاع مستويات المديونية، ما يُضعف من قدرة المنشآت على تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

تحليل: تقدم هذه الدراسة بعداً مهماً حول العلاقة بين التحصيل والهيكل المالي، وتُبرز خطورة الاعتماد على مصادر تمويل خارجية لتعويض نقص السيولة. وينتقاطع هذا الطرح مع توجه البحث الحالي، الذي يُسلط الضوء على العلاقة بين التحصيل وكفاءة إدارة الالتزامات المحلية في القطاع الخاص السعودي .

٥. دراسة – Eissa et al. (2023) على شركات مصرية:

ركزت الدراسة على العلاقة بين سياسات التحصيل والسيولة والاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص المصري. توصلت إلى أن الشركات التي تعتمد استراتيجيات تحصيل فعالة تتجح في الحفاظ على مستويات مستقرة من السيولة، مما يقلل اعتمادها على القروض قصيرة الأجل ويعزز من استقرارها المالي.

تحليل: تقدم هذه الدراسة نموذجاً متكاملًا يربط بين كفاءة التحصيل والسيولة والاستقرار، وتتسجم في توجهها مع أهداف البحث الحالي. ومع ذلك، فإن نتائجها مستندة إلى بيئة اقتصادية مغايرة، مما يبرز أهمية تقديم دراسة تطبيقية في السياق المحلي السعودي .

٦. دراسة (Ahmed 2022) :

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة البيانات المحاسبية، وخصوصاً بند الذمم المدينة، وبين القرارات المالية والإدارية في الشركات. وأشارت إلى أن ضعف دقة بيانات الحسابات المدينة يؤثر سلباً على التخطيط المالي، ويقلل من قدرة المنشأة على إدارة التزاماتها بفعالية.

تحليل: تُبرز الدراسة أهمية التحصيل كأداة للتخطيط المالي الاستراتيجي، وليس فقط كعملية محاسبية. يتوافق هذا التوجه مع البحث الحالي، الذي ينظر إلى التحصيل بوصفه عنصرًا حيويًا في تحقيق الاستقرار المالي، ويُطبّق هذا المفهوم على الواقع الفعلي للشركات السعودية

٢-٨-١ التعليق العام على الدراسات السابقة :

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يتّضح أن هناك اهتمامًا بعلاقة التحصيل المالي بمؤشرات الأداء المالي، خاصة الربحية والقيمة السوقية، لكنها غالبًا ركزت على التحليل الكمي والمحاسبي دون تناول كافٍ لمفهوم الاستقرار المالي كمتغير استراتيجي ونوعي. كما قلّما تناولت التحديات الإدارية والتنظيمية في إدارة التحصيل، ولم تُقدّم نموذجًا تحليليًا يربط التحصيل بالسيولة والاستقرار بشكل متكامل.

يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال طرح تحليلي وصفي يُركّز على العلاقة بين كفاءة التحصيل والاستقرار المالي في القطاع الخاص السعودي.

٢-٨-٢ أوجه التميز في البحث الحالي:

١. بيئة تطبيقية محلية: يُركز البحث على منشآت القطاع الخاص السعودي، ما يعزز من ملائمة نتائج وصلاحياتها للتطبيق الفعلي.
٢. نموذج تحليلي شامل: يعتمد البحث على بناء نموذج يربط بين كفاءة التحصيل، والسيولة، والاستقرار المالي، في طرح متكامل لم يُتناول بهذه الصورة في الدراسات السابقة.
٣. تركيز على الاستقرار المالي كمفهوم استراتيجي: يطرح البحث مفهوم الاستقرار ليس كمجرد مؤشر مالي لحظي، بل كقدرة ممتدة للمنشأة على الوفاء بالتزاماتها والاستمرار التشغيلي في بيئة تنافسية.

٢-٩ فرضيات الدراسة:

الفرض الرئيس الأول:

- $H0_1$: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التحصيل والاستقرار المالي.
- $H1_1$: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التحصيل والاستقرار المالي.

الفرضيات الفرعية:

- $H1_{-1}$: متوسط فترة التحصيل يؤثر على التدفقات النقدية.
- $H1_{-2}$: نسبة الذمم المتعثرة تؤثر على الالتزام المالي.
- $H1_{-3}$: وجود قسم للتحصيل يؤثر على الاستقرار المالي.
- $H1_{-4}$: وجود سياسة ائتمانية واضحة يخفض التعثر ويزيد السيولة.
- $H1_{-5}$: أدوات التحصيل الحديثة تحسّن التحصيل والربحية والاستقرار.

الفرض الرئيس الثاني:

- $H0_2$: لا توجد علاقة بين الإجراءات الإدارية وكفاءة التحصيل.
- $H1_2$: توجد علاقة بين الإجراءات الإدارية وكفاءة التحصيل.

الفرضيات الفرعية:

- $H2_{-1}$: الحوافز للعملاء تُقلل فترة التحصيل وتزيد السداد.

- H2-2: استخدام التقنيات والمتابعة الدورية تُحسن مؤشرات التحصيل وتخفف الذمم المتعثرة.

٣- الدراسة التطبيقية (The applied study)

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف أثر تحصيل المستحقات المالية على الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحليل إجابات موظفين عاملين في هذه الشركات، حيث تم استقصاء آرائهم وخبراتهم حول ممارسات التحصيل المالي والسياسات المعتمدة، وانعكاسها على أداء شركاتهم المالي.

٣-١ أداة الدراسة: الاستبيان

تم إعداد استبيان إلكتروني وُجّه إلى موظفين ومديرين في إدارات مالية ومحاسبية، حيث توزع على ١٢٤ مشاركاً من شركات متنوعة من حيث القطاع والحجم ومدة التأسيس. غطى الاستبيان ستة محاور رئيسية تشمل المعلومات التعريفية، ممارسات التحصيل، السياسات والإجراءات، تأثير التحصيل على التدفقات النقدية، الاستقرار المالي، وأسئلة مفتوحة حول التحديات والحلول.

٣-٢ تحليل الخصائص العامة للعينة

٣-٢-١ المعلومات العامة

١. القطاع: أغلب الموظفين المشاركين من القطاع التجاري (٤٨.٤٪) ثم الخدمي (٣٥.٢٪)، ما يعكس تنوع الأنشطة التي يعمل بها الموظفون.
٢. حجم الشركة (عدد الموظفين): تركزت أغلب الردود من شركات متوسطة الحجم (٤٦.٧٪)، تليها الكبيرة (25.4%)
٣. عمر الشركة: ٦٩,٩٪ من الموظفين المشاركين يعملون في شركات يزيد عمرها عن ١٠ سنوات، ما يشير إلى نضج تنظيمي.
٤. قسم التحصيل: أفاد ٨٧.٨٪ من الموظفين المشاركين بأن شركاتهم لديها قسم مستقل للتحصيل.

٣-٢-٢ محاور إدارة وتحصيل المستحقات

١. وسائل التحصيل: أشار الموظفون المشاركون إلى أن شركاتهم تعتمد بشكل أساسي على التحويل البنكي (٦٥٪)، إلى جانب أنظمة الدفع الحديثة مثل "مدى" (٥٨.٥٪)، بينما لا تزال الوسائل التقليدية مستخدمة بنسبة كبيرة.
٢. السياسات الائتمانية: أكد ٨٨.٤٪ من الموظفين المشاركين أن لدى شركاتهم سياسة ائتمان مكتوبة ومفعلة.
٣. مدة التحصيل: ٦١٪ من الموظفين المشاركين ذكروا أن مدة التحصيل المتوسطة في شركاتهم تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ يوماً.
٤. نسبة التعثر: أشار ٦٨٪ من الموظفين المشاركين إلى أن نسبة التعثر لا تتجاوز ١٠٪، بينما ذكر ٧.٤٪ أن التعثر يتجاوز ٢٠٪.
٥. الحوافز: ٦٩.٧٪ من الموظفين المشاركين أفادوا بأن شركاتهم تقدم حوافز للسداد المبكر.

٦. الأنظمة المحاسبية: أشار الموظفون المشاركون ٧٥.٦٪ إلى استخدام شركاتهم برامج محاسبية متكاملة لمتابعة الذمم.

٣-٢-٣ محور جودة البيانات والاستحقاقات المحاسبية

يركز هذا المحور على تقييم الموظفين لمدى التزام شركاتهم بالممارسات المحاسبية السليمة، ويغطي ثلاث نقاط رئيسية:

١. دقة تسجيل المستحقات: يرى ٧٦.٤٪ من الموظفين أن شركاتهم تسجل المستحقات دائماً بناءً على إيرادات فعلية، مما يعكس التزاماً بالإجراءات المحاسبية. بينما أشار ٧.٨٪ إلى أن هذا لا يتم بانتظام، ما قد يدل على وجود أخطاء أو تباينات في التطبيق.
٢. إعداد مخصصات للديون المشكوك فيها: أفاد ٦٨.٦٪ أن شركاتهم تُعد هذه المخصصات بشكل دوري، وهو مؤشر على الوعي بالمخاطر، في حين أشار ٦.٦٪ إلى عدم وجود مخصصات، مما يُعرض الشركات لمخاطر تعثر محتملة.
٣. المراجعة الدورية لحسابات العملاء: أكد ٦٢.٦٪ وجود مراجعة شهرية، مما يدل على رقابة مالية جيدة، بينما ٣.٣٪ أشاروا إلى غياب أي مراجعة دورية، ما يُبرز ضعفًا في الإدارة والمتابعة.

٤-٢-٣ محور الاستقرار المالي والتدفقات النقدية

يُعتبر هذا المحور عن تقييم الموظفين للعلاقة بين التحصيل المالي واستقرار شركاتهم المالي، ويتناول ما يلي:

١. تأثير التحصيل على التدفقات النقدية: يرى ٦٥.٩٪ من الموظفين أن فعالية التحصيل تؤثر بدرجة كبيرة جدًا على السيولة المالية، مما يعكس إدراكهم لدوره الحيوي.
٢. القدرة على الوفاء بالالتزامات: أشار ٥١.٢٪ إلى أن شركاتهم تفي دائماً بالتزاماتها المالية، ما يعكس صورة إيجابية عن الاستقرار، بينما ذكر ٥٪ تقريباً وجود تأخير متكرر.
٣. أهمية التحصيل المالي: أكد ٩٣.٤٪ من الموظفين أن التحصيل يمثل أحد عوامل الاستقرار المالي، مما يدل على وعي واسع بأهميته.
٤. أبرز التحديات في التحصيل: أوضح الموظفون أن أهمها هو تأخر العملاء في السداد ٨٩.٣٪، تليه صعوبة الإجراءات القانونية وغياب الأنظمة التقنية، مما يشير إلى الحاجة لمعالجات شاملة تشمل العملاء، والتقنية، والهيكل التنظيمية.

٥-٢-٣ تحليل الأسئلة المفتوحة

في إطار دعم التحليل الكمي ببيانات نوعية، تضمّن الاستبيان سؤالاً مفتوحاً حول الإجراءات الممكنة لتحسين كفاءة التحصيل المالي. أظهرت إجابات الموظفين تنوعاً في الآراء، تم تصنيفها ضمن ثمانية محاور رئيسية، أبرزها:

- المتابعة الدورية للعملاء: كانت الأكثر تكراراً، حيث أكد المشاركون على أهمية المتابعة المنتظمة كعامل حاسم في الحد من التأخر في السداد.
- تطوير الأنظمة الإلكترونية: الحاجة لأنظمة متقدمة وربط تقني مباشر مع العملاء لتتبع الذمم بدقة.

- التحفيز المادي: اقتراح مكافآت لموظفي التحصيل لتحسين الأداء.
- تعزيز الجوانب القانونية: مثل استخدام السندات وخطابات الضمان.
- اختيار العملاء بعناية: التركيز على تقييم الجدارة الائتمانية قبل التعاقد.
- توظيف الكفاءات: أهمية استقطاب خبرات مالية متخصصة.
- تحسين السياسات والإجراءات الداخلية: عبر تحديد آليات سداد واضحة وآليات تصعيد.
- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة: مثل أدوات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ وتحليل البيانات.

وتشير هذه النتائج إلى وعي الموظفين بأهمية التحصيل، وتفاوت الممارسات بين الشركات، مع وجود دعوات واضحة لتعزيز المتابعة، والرقمنة، وتحسين البنية التنظيمية للتحصيل.

٣-٣ مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة (Discussion of the results related to the study hypotheses)

استناداً إلى نتائج الاستبيان التي تم عرضها وتحليلها في القسم السابق، يمكن مناقشة مدى دعم هذه النتائج لفرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية، وذلك كما يلي:

٣-٣-١ مناقشة الفرض الرئيس الأول: العلاقة بين كفاءة تحصيل المستحقات المالية والاستقرار المالي

أظهرت نتائج الاستبيان بوضوح وجود علاقة قوية ومباشرة بين كفاءة تحصيل المستحقات المالية ومستوى الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص، وهو ما يدعم فرضية الدراسة البديلة H_{11} ، ويرفض فرض العدم H_{01} .

فقد بينت النتائج، مثل وجود قسم مستقل للتحصيل في أغلب الشركات (٨٧.٨٪) واستخدام برامج محاسبية متطورة (٧٥.٦٪)، إلى جانب وجود سياسة ائتمان واضحة لدى ٨٨.٤٪ من الشركات، أن هناك اهتماماً فعلياً بتحسين كفاءة التحصيل، مما ينعكس إيجابياً على السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.

كما تدعم نتائج التحليل الفرعي فرضيات التأثيرات المختلفة، مثل تأثير متوسط فترة التحصيل ونسبة الذمم المدينة المتعثرة على التدفقات النقدية والاستقرار المالي، حيث أشار أغلب المشاركين إلى أن فترة التحصيل المتوسطة تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ يوماً مع تأثير واضح على السيولة (٦٥.٩٪ يرون التأثير كبيراً جداً).

٣-٣-٢ مناقشة الفرض الرئيس الثاني: العلاقة بين الإجراءات الإدارية الداخلية وكفاءة تحصيل المستحقات المالية

تشير النتائج إلى وجود علاقة دالة إحصائياً بين الإجراءات الإدارية الداخلية وكفاءة تحصيل المستحقات المالية، ما يدعم الفرضية البديلة H_{12} ويرفض H_{02} .

فعلى سبيل المثال، تقديم الحوافز للعملاء للسداد المبكر (٦٩.٧٪ من الشركات) يُعزز من معدلات السداد وتقلص فترة التحصيل، كما أن المتابعة الدورية واستخدام التقنيات المحاسبية يساهمان في تحسين مؤشرات التحصيل وخفض نسب التعثر، وهو ما يتوافق مع فرضيات التأثير الفرعية.

٤-٣ التحديات والمعوقات المؤثرة في التحصيل المالي (The challenges and obstacles affecting financial performance)

تؤكد نتائج الدراسة على وجود عدة تحديات رئيسية تواجه الشركات في تحصيل مستحقاتها، أهمها تأخر العملاء في السداد (٨٩.٣٪)، ما يشكل عائقاً حقيقياً أمام انتظام التدفقات النقدية والاستقرار المالي. إضافة لذلك، تعيق الجوانب القانونية وعدم وجود بنية تنظيمية قوية في بعض الشركات (مثل عدم وجود قسم مستقل للتحصيل في ١٠.٧٪) كفاءة التحصيل. هذا يستدعي من الشركات اعتماد سياسات تحصيل أكثر صرامة، وتبني تقنيات حديثة وإجراءات إدارية منظمة، بهدف تعزيز كفاءة إدارة الذمم المدينة وتحقيق استقرار مالي مستدام.

٥-٣ توصيات بناءً على نتائج الدراسة (Recommendations based on the study results)

استناداً إلى المناقشة السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- تعزيز دور قسم التحصيل المستقل وتزويده بالموارد والأدوات اللازمة.
- تطوير سياسات ائتمان واضحة وتفعيلها بصرامة.
- تقديم حوافز مالية للعملاء لتشجيع السداد المبكر.
- تبني أنظمة محاسبية وبرامج تقنية متقدمة لمتابعة الذمم المدينة.
- التعامل الجدي مع الديون المتعثرة من خلال إجراءات قانونية فعالة.
- تعزيز الرقابة الإدارية من خلال مراجعات دورية لحسابات العملاء.

٤ - الخاتمة والنتائج والتوصيات والدراسات

١-٤ النتائج

أظهرت الدراسة أن كفاءة تحصيل المستحقات المالية تؤثر بشكل مباشر على استقرار الشركات المالي. ومن أبرز النتائج:

١. أثير التحصيل على السيولة النقدية: ٦٥.٩٪ أكدوا تأثير التحصيل الكبير على السيولة النقدية.
٢. السياسات الائتمانية والتحفيز: ٨٨٪ من الشركات تطبق سياسات ائتمان واضحة، و ٥٦٪ تقدم حوافز للسداد المبكر.
٣. التقنية في التحصيل: ٧٥.٦٪ يستخدمون أنظمة محاسبية حديثة تُسهم في تقليل الأخطاء وتسريع التحصيل.
٤. الذمم المتعثرة: لها تأثير سلبي مباشر على المؤشرات المالية.
٥. قسم تحصيل مستقل: يُعد وجوده عاملاً حاسماً في تسريع التحصيل وتحسين الأداء المالي.

٤-١-١ مناقشة النتائج

١. الفرضية الأولى: أثبتت الدراسة أن الشركات ذات كفاءة تحصيل مرتفعة تحقق استقرارًا ماليًا أعلى، ما يدعم الفرضية الأولى.
٢. الفرضية الثانية: بيّنت النتائج أن الإجراءات الإدارية الداخلية، مثل السياسات المحاسبية والتحفيز، تحسن كفاءة التحصيل، وتقلل من التعثر.
٣. التحصيل الرقمي والتحول التقني: النتائج أبرزت الدور الفعال للتحويل الرقمي في تحسين كفاءة التحصيل، سواء من خلال الأتمتة أو استخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة الذمم ومتابعة العملاء.
٤. التحديات
- من أبرز المعوقات التي أشار إليها المشاركون: ضعف ثقافة الالتزام المالي لدى بعض العملاء، الإجراءات القانونية البطيئة، وغياب تحليل ائتماني مسبق.

٤-٢ الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن تحصيل المستحقات ليس مجرد عملية مالية، بل عنصر استراتيجي يعزز من استقرار الشركات، ويدعم قدرتها على النمو والاستثمار. كما أن ضعف التحصيل يؤدي إلى أزمات سيولة وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي. لذا، فإن تعزيز كفاءة التحصيل يجب أن يكون ضمن أولويات الإدارات.

٤-٢ التوصيات

١. إنشاء أقسام مستقلة للتحصيل.
٢. وضع وتطبيق سياسات ائتمانية مكتوبة.
٣. تبني أنظمة محاسبية رقمية متكاملة.
٤. تقديم حوافز للعملاء الملتزمين بالسداد المبكر.
٥. تعزيز التعاون بين الإدارة المالية والقانونية.
٦. تحديث بيانات العملاء بشكل دوري.
٧. إصدار تقارير دورية لمتابعة أداء التحصيل.
٨. تدريب الموظفين على المهارات المالية والتقنية اللازمة.

٤-٣ الدراسات المستقبلية المقترحة

- إجراء دراسات مقارنة بين القطاعين العام والخاص.
- استخدام نماذج تحليل متقدمة مثل SEM و Path Analysis.
- التوسع في دراسة قطاعات متنوعة.
- إجراء مقابلات نوعية مع مديري التحصيل.
- دراسة أثر التحول الرقمي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحليل ثقافة الالتزام المالي لدى العملاء وعلاقتها بسلوك التحصيل.

المراجع :

١. ابن دين، آ.، ومطاي، ع. ق. (٢٠١٩). تحليل مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفية: دراسة تطبيقية حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ١٢ (٢)، ٩٠-١٠٥.
٢. العامري، م. ع. إ. (٢٠١٠). الإدارة المالية المتقدمة. الإمارات العربية المتحدة: إثراء للنشر والتوزيع.
٣. البنك المركزي السعودي. (٢٠٢٤). تقرير الاستقرار المالي. تم استرجاعه بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٢٥ من <https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR>
٤. الكنداري، ع. (٢٠١٢). تحصيل الديون الضريبية. منشورات مجلة الحقوق.
٥. بعيو، م. م.، عبد السلام، ر. ط.، والجبو، إ. ر. (٢٠٢٠). أثر التدفق النقدي الحر على الأداء المالي للشركات. مجلة البحوث الأكاديمية في العلوم التطبيقية، ١٦، ٣٦-٤٥.
٦. توفيق، ه. ت. (٢٠١٥). قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. مجلة جامعة زاخو، ٣ (٢)، ١-٢٤.
٧. زحاف، م. (٢٠٢٠). دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
٨. سليمان، أ. س. ع. (٢٠٢٠). قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية: دراسة مقارنة JCES، ١١ (4)، 25.١-.
٩. شركة الوادي القابضة. (٢٠٢٢). تحصيل الديون والتحديات القانونية. تم استرجاعه بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٢٥ من

<https://alwadiholding.com/aw-qatar/ar/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA/>

١٠. صندوق النقد العربي. (٢٠١٩). موجز سياسات - العدد الثاني: تعزيز التحصيل المالي في الدول العربية. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

[https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2024-10/_%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%2020\(%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AB%20%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%2026%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1%202024\).pdf](https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2024-10/_%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%2020(%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AB%20%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%2026%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1%202024).pdf)

١١. عبد الغني، ب. ع. (٢٠١٦). الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر.
١٢. قيود. (٢٠٢٣). خطوات إدارة التحصيل: طريق المؤسسات والمنشآت إلى الاستقرار المالي. تم استرجاعه من

<https://www.qoyod.com/ara/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84/>

١٣. قيود. (٢٠٢٣). ما هو مفهوم التحصيل؟ مدونة قيود. تم استرجاعه من

<https://blog.qoyod.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84/>

١٤. منير، إ. هـ. (٢٠٠٨). الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات (الطبعة الثانية). مصر: دار منشأة المعارف .

References

1. Alalami, A., & Hakim, S. (2021). The Impact of Account Receivable in Companies' Value: A Study of Saudi Companies (Radwa Trading Company).
<https://archives.palarch.nl/index.php/jae/article/view/8656>
2. Beveron Technologies. (2024, October 4). Case Study: How Saudi Companies are Transforming Their Accounts Receivable Processes. Beveron Technologies.'
3. Cuestas, J., Lucotte, Y., & Reigl, N.(2019) Banknig sector concentration, competition and financial stability. Post-communist Economics, 32 Org/10.1080/14631377.2019.1640981. issue. Doi.
4. Kouaib, A., & Bu Haya, M. I. (2024). Firm Performance of Saudi Manufacturers: Does the Management of Cash Conversion Cycle Components Matter? Journal of Risk and Financial Management, 17(1), 16.
<https://www.mdpi.com/1911-8074/17/1/16>
5. Kouaib, A., & Bu Haya, M. I. (2024). Firm Performance of Saudi Manufacturers: Does the Management of Cash Conversion Cycle Components Matter? Journal of Risk and Financial Management, 17(1), 16.
<https://www.mdpi.com/1911-8074/17/1/16>

6. Martínez-Carrascal, C. (2010). Cash holdings, firm size and access to external finance: Evidence for the euro area. European Central Bank Working Paper Series No. 1106.
7. Nnadi, M., Surichamorn, V., Jayasekera, R., & Belghitar, Y. (2022). Empirical analysis of debt maturity, cash holdings and firm investment in developing economies. *International Journal of Finance & Economics*, 27(3), 3345–3372.
8. Ozkan, A., & Ozkan, N. (2004). Corporate cash holdings: An empirical investigation of UK companies. *Journal of Banking & Finance*, 28(9), 2103–2134.
9. Saxena, V., & Sahoo, S. (2023). What drives corporate cash holdings in MSMEs? Evidence from India. *Managerial Finance*, 49(2), 291–314.
10. Sun, Q., Yung, K., & Rahman, H. (2012). Earnings quality and corporate cash holdings. *Accounting & Finance*, 52(2), 543–571.